# المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسمه المسلم المسلم

## الإجابة النموذجية لإمتحان الدورة العادية في مادة منهجية العلوم القانونية (فلسفة الإجابة النموذجية لإمتحان الدورة العادية الأولى جدع مشترك المجموعة (ب)

#### السؤال الأول: 1- نفى الفقيه الإنجليزي أوستن عن القانون الدستوري و القانون الدولى العام صفة القانون إشرح ذلك ؟

اعتبر أوستن أنه لا وجود للقانون الدستوري و أن الدستور يضع قيودا على سلطة الحاكم في حين أن الحاكم لا يمكن أن يخضع لسلطة أعلى، فهو إذا ما خضع لبعض القيود عند ممارسة إختصاصاته فإنه يفعل ذلك طوعا و عليه فإن قواعد القانون الدستوري تضل بدون جزاء لأن الحاكم الذي يوقع الجزاء لا يعقل أن يطبقة على نفسه، و طالما أن الحاكم هو من يصدر مثل هذه القواعد فإنه يستطيع تعديلها فهي ليست قواعد إلزامية بالنسبة للحاكم لذلك اعتبر أوستن قواعد القانون الدستوري بمثابة! قواعد أخلاق وضعية "(02) ن)

كما اعتبر أوستن قواعد القانون الدولي العام عبارة عن قواعد أخلاق و مجاملات تراعيها الدول في معاملاتها و لا يترتب على مخالفتها أي جزاء و هذا نظرا لعدم وجود سلطة عليا تنظم و تحكم المجتمع الدولي فجميع الدول متساوية في الحقوق و السيادة ، بالإضافة إلى عدم وجود سلطة تشريعية مهمتها سن قواعد القانون الدولي العام و فرض أوامر و نواهي على الدول و جبرها عن طريق الجزاء على تنفيذ هذه القوانين .(02ن)

### 2 - ما مدى صحة الطرح الذي قدمه أوستن حول عدم اعتبار القانون الدستوري و القانون الدولي العام قانونا بالمعنى الحقيقي للقانون ؟

تعتبر الأمة في العصر الحديث مصدر كل السلطات و هي تعتبر سلطة أعلى من سلطة الحاكم داخل الدولة و بالتالي لها حق توقيع الجزاء عليه إذا ما خالف قواعد القانون الدستوري . كما يرى جانب من الفقه أن القانون الدولي العام قانون بمعنى الكلمة و تملك هيئة الأمم المتحدة بمنظماتها و مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية سلطة التدخل في العديد من القضايا و الحالات و هي بذلك تعتبر سلطة عامة في المجتمع الدولي .(03ن)

#### السؤال الثاني: حصرت أغلب المدراس الشكلية مصادر القانون في مصدر واحد إشرح ذلك ؟

حصرت أغلب المدارس الشكلية مصادر القانون في التشريع و اعتبرته هو المعبر الوحيد عن إرادة الحاكم و المصدر الوحيد الوحيد للقانون، فالقانون ينحصر فقط في النصوص المكتوبة الصادرة عن المشرع و بذلك فالتشريع هو المصدر الوحيد للقانون و المشرع هو من ينشأ القانون و لا يوجد مصدر آخر للقانون و القاضي ملزم بتطبيق النصوص القانونية و التقيد بأحكامها و عدم اللجوء إلى مصادر أخرى لأنها لا ترقى إلى قيمة التشريع الصادر عن الحاكم في حين تم إنكار دور العرف. (03)

السؤال الثالث: 1- يعتبر القانون الطبيعي أساس المدرسة المثالية، عرف القانون الطبيعي مع تبيان أهم خصائصه؟ القانون الطبيعي كامن و مستقر في طبيعة العلاقات الإجتماعية و هو قانون ثابت لا يتغير يكتشفه العقل و هو ليس من صنع الإنسان مثل كل القوانين التي تسيطر على الظواهر الطبيعية و مهمة العقل البشري في هذا الصدد هو استخلاص القانون الطبيعي كما أن المشرع مطالب بالإقتداء به عند وضع التشريع (1.5 ن) و من ثم فإن أهم خصائص القانون الطبيعي هي:

- \* قواعد القانون الطبيعي تتسم بالثبات و الديمومة فلا تتغير بتغير الأزمنة و الأمكنة .(0.5)
- \* قواعد القانون الطبيعي من وضع الله و هي بذلك تختلف عن قواعد القانون الوضعي التي يضعها المشرع .(0.5)
  - \* قواعد القانون الطبيعي يستنبطها الإنسان بواسطة العقل البشري. (0.5)
    - 2- بين أهم الفروقات بين القانون الطبيعي و القانون الوضعي ؟

قواعد القانون الوضعي يسنها البشر فهي من وضع المشرع في حين أن قواعد القانون الطبيعي هي من وضع الله (01) قواعد القانون الوضعي تتسم بالمرونة فهي تتطور بتغير الأزمنة و الأمكنة و يتم تعديلها لتواكب التطورات الإجتماعية و الإقتصادية السائدة في المجتمع و هي بذلك عكس القوانين الطبيعية التي تتسم بالثبات .(01 ن)

السؤال الرابع: يعتبر التفسير طريقة من طرق الإستدلال على المعنى الحقيقي للقاعدة القانونية و يتم اللجوء للتفسير في حالات معينة أذكرها مع الشرح ؟

إذا كان النص القانوني واضح الدلالة فإنه لا يحتاج إلى تفسير غير أنه إذا تضمن غموضا، تناقضا، تعارضا أو خطأ مادي فإنه يتعين اللجوء إلى التفسير من أجل توضيح المعنى و عادة ما يتم اللجوء إلى التفسير في الحالات التالية:

- \* غموض و إبهام النص القانوني: أي عدم وضوح النص أو أحد ألفاظه فيكون مبهما قابلاً للتأويل لوجود أكثر من معنى للنص .(1.25 ن)
  - \* النقص أو السكوت: و يقصد به إغفال لفظ في النص القانوني لا يستقيم المعنى إلا به أو عدم ذكر حالات يجب ذكر ها ضمن النص القانوني ( 1.25 ن )
    - \* التعارض و التناقض: و يقصد به أن يكون هناك تعارض بين نصين قانونين بحيث يكون مدلول أحدهما و حكمه يخالف مفهوم الآخر و حكمه .(1.25 ن)
    - \* الخطأ المادي : و يرد الخطأ المادي عادة في صياغة النص بحيث لا يستقيم معنى النص إلا بتصحيحه كأن يحتوى النص على لفظ لا يفيد المعنى المقصود و هذا النوع من الخطأ يستوجب تصحيحه . (1.25 ن)